

تطورات جديدة في مصادر الطاقة التركية

كانون الأول، 2014

جو حمّورة

مكتب تركيا

ما إن بدأت أسعار النفط والغاز تتراجع في السوق العالمي، حتى راحت كل شركة ودولة تجري حساباتها حول الربح والخسارة المتوقعة من هذا التغيير. وفي وقت يستمر هبوط الأسعار بشكل يومي، أغلقت أسعار النفط في نيويورك، في الثامن من كانون الأول من العام 2014، على 62.90 دولار للبرميل الواحد، وهو الرقم الأدنى منذ العام 2009.

تتعدد الأسباب التي تجعل من أسعار النفط تتهاوى، ومنها ما هو مرتبط في أن السوق العالمي بات غارقاً في فائض المعروض من النفط الخام وارتفاع سعر صرف الدولار، ومنها ما هو مرتبط بفوضى مؤشرات الضعف الاقتصادي في العالم، كما التوقعات المتعلقة بعرض غزير من النفط الخام في العام 2015، ورفض منظمة "أوبك" خفض انتاجها اليومي من النفط. في المقابل، لا تغيب السياسة كسبب في دفع أسعار النفط إلى الهبوط وهي أسباب يتعلق بعضها بتشكيل ضغط على عوائد كل من روسيا وإيران من أرباحهما من بيع النفط والغاز خصوصاً.

ليس ببعيد عن هبوط سعر النفط وأسبابه، يشكل هذا الحدث انتكاسة للدول النفطية والمصدرة، كما فرصة للدول المستهلكة لتقليص فواتير استهلاك الموارد النفطية الضرورية لسوقها الداخلي. فتكون كل من روسيا وإيران وقطر والسعودية مثلاً من "المنتكسين" فيما الهند وتركيا من المستفيدين. هذه الأخيرة قامت بصرف حوالي 239 مليار دولار لقاء واردات الطاقة في السنوات الخمسة الأخيرة وفقاً لمعهد الإحصاء التركي، وهي التي تنظر إلى الثروات النفطية، وتعتمد في استهلاكها للطاقة بشكل شبه كلي على واردات النفط والغاز من الخارج¹، ما يجعل ميزانها التجاري في عجز دائم.

إلا أن تركيا، ومن أجل تحسين وضعها الاقتصادي، لا تستفيد من تراجع أسعار النفط فقط وهو سعراً لا تتحكم به بأي شكل من الأشكال، بل تعتمد على وسائلها السياسية الخاصة والاتفاقات الجانبية التي تعقدها من أجل الحد من هذا النزف الاقتصادي الذي يعترى اقتصادها. وقد برز في الشهر الأخير من العام 2015 في تركيا ثلاثة تطورات جديدة تتعلق بالموضوع النفطي وهي: العلاقة التركية – الروسية، مسألة تصدير النفط من الإقليم الكردي والعراق، وموضوع الغاز في البحر القبرصي.

الغاز الروسي مقابل النووي

تُعد روسيا من أهم الشركاء التجاريين مع تركيا، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين نهاية عام 2013 قرابة 35 مليار دولار. خلال الزيارة الأخيرة التي قام بها رئيس الجمهورية الروسية، فلاديمير بوتين، إلى تركيا في الأول من شهر كانون الأول، وقّع مع نظيره التركي، رجب طيب أردوغان، على عدد من الاتفاقات التجارية يُتوقع أن ترفع من حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى مئة مليار دولار خلال السنوات الخمس المقبلة².

أما في الموضوع النفطي، فقد ظهر حدثان لافتان بين الدولتين. الأول، تنفيذ طلب تركي سابق بتخفيض أسعار الغاز الروسي المصدر إليها بنسبة 6%، فيما كان الطرف التركي قد طالب بزيادة التخفيض إلى حدود الـ15%، في حين إتفق الطرفان على اعتماد الـ6% والبدء بالبيع والشراء مع بداية العام 2015 على أساس التخفيض الجديد مع إبقاء باب التفاوض مفتوحاً على تخفيض مرتقب آخر. كما وعد بوتين بزيادة تصدير الغاز الروسي إلى تركيا بمعدل 3 مليارات متر مكعب قريباً ليرتفع حجم الغاز الروسي الذي تستورده تركيا بحلول عام 2015 إلى نحو 30 مليار متر

¹ علي حسين باكير، "اخبار جيدة للاقتصاد التركي"، العرب القطرية، في 2014/12/9. متوفر على: <http://turkpress.co/node/3993>
² بشير عبد الفتاح، "روسيا وتركيا.. ضرورات الاقتصاد تبيح محظورات السياسة"، موقع الجزيرة، في 2014/12/8.

مكعب، فتبقى تركيا بذلك البلد الثاني في ترتيب الدول من حيث حجم تصدير الغاز الروسي.³

وتعود قدرة تركيا على "فرض" هذا التخفيض إلى حاجة روسيا إلى الاستمرار بتصدير غازها إلى السوق التركي بعد تعرضها للعقوبات الغربية ولتراجع أسعار النفط على الصعيد العالمي.

أما الموضوع الثاني، والمرتبط بالأول، فيعود إلى الفرص الاقتصادية التي تمنحها تركيا لروسيا. فمن ناحية أولى، يبقى السوق التركي المحتاج إلى الغاز الروسي باباً لتحصد روسيا المزيد من الأرباح من بيع الغاز. ومن ناحية ثانية، فقد أعطت تركيا شركة روسية مشروع بناء مفاعل نووي فيها خلال زيارة بوتين الأخيرة إليها. والمفاعل النووي (Akkuyu) الذي تبلغ قيمة بناءه 20 مليار دولاراً قد تم تلزيمة لشركة "روزاتوم" المملوكة من الدولة الروسية، فيما المفاوضات لا تزال مستمرة لبناء مفاعل نووي آخر⁴ في الوقت الذي بدأ حوالي 200 عالم ومهندس تركي تدريبهم على إدارته في روسيا.⁵

بعيداً عن الاختلافات السياسية على العديد من الملفات، وخاصة الملف السوري، يبدو أن العلاقة الاقتصادية التركية – الروسية في تحسن مستمر لصالح الطرفين، إلا أن كثرة الاتكال التركي على روسيا في تأمين مصادرها الغازية والنووية سيجعل من الاقتصاد التركي في مرهوناً ومنتكلاً أكثر على روسيا في المستقبل.

الاتفاق النفطي الكردي-العراقي يفيد تركيا

منذ بداية العام 2014، عمد الإقليم الكردي شبه المستقل في العراق إلى تصدير النفط من أراضيه إلى مرفأ "جيهان" في تركيا ومن ثم بيعه في السوق العالمي. هذا التصرف الاستقلالي من قبل الإقليم الكردي أثار حفيظة حكومة بغداد المركزية، فعمدت إلى وقف دفع مستحقات الحكومة الإقليمية من الميزانية المركزية كما رفع دعوات قانونية على الإقليم وشركاته النفطية.

إلا أن بروز "داعش" في العراق وتلاقي مصالح الإقليم والحكومة المركزية على مواجهته، جعل من الإتفاق بينهما أمراً ضرورياً من أجل تأمين مصادر مالية لهما لسد تكاليف الحرب. فعمد الطرفان، وبرعاية تركية، إلى التوصل إلى اتفاق مؤقت بينهما أعلن عنه أولاً مع زيارة رئيس الحكومة التركية، أحمد داوود أوغلو، إلى بغداد وإربيل. ويقضي الإتفاق على دفع المستحقات المتوجبة للإقليم والسماح له بتصدير النفط بشكل مستقل كما قيامه بالتصدير لأول مرة من حقول مدينة كركوك، مقابل قيامه بتصدير 250 ألف برميل يومياً على نفقته وتسليمها لشركة "سومو" العراقية الرسمية لتبيعه من مرفأ "جيهان" في تركيا.⁶

ويفيد هذا الإتفاق تركيا بشكل كبير، لأن تصدير النفط الكردي أو العراقي عبر أراضي الإقليم، لا يمكن أن يتم إلا من خلال أراضيه، وذلك لأن الأنابيب الأخرى (مع عدا تلك التي تصدّر من جنوب العراق) يسيطر عليها "داعش"، ما يجعل من تركيا الممر الطبيعي لأي تصدير كردي-عراقي للنفط.

³ Hurriyet Daily News, "Turkey asks Russia for bigger reduction in gas prices", December 2, 2014. Available on: <http://www.hurriyetdailynews.com/turkey-asks-russia-for-bigger-reduction-in-gas-prices.aspx?pageID=238&nID=75105&NewsCatID=348>

⁴ تبني تركيا ثلاثة مفاعلات نووية من أجل إنتاج الطاقة، منها إثنان تعمل عليهما شركة روسية، والثالث يُبنى في Sinop عبر التعاون مع شركة يابانية.

⁵ Zulfikar Doğan, "Energy deals may make Turkey irreversibly reliant on Moscow", Al-Monitor, December 12, 2014. Available on: <http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2014/12/turkey-russia-nuclear-power-plant-projects.html>

⁶ BBC News, "Iraq government reaches deal with Kurds on oil exports", December 2, 2014. Available on: <http://www.bbc.com/news/world-middle-east-30289955>

بالإضافة إلى ذلك، فإن تصدير النفط إلى تركيا يفيدها عبر الحصول على عمولات من جراء استقدامها وبيعها، كما يضعها في متناولها من أجل شراء بعض منها. وبالفعل، فقد قامت تركيا بشراء 520 ألف برميل من النفط الكردي مؤخراً حيث أعلن وزير الطاقة التركي تانر يلدر، في 11 كانون الأول، عن شراء هذه الكمية الموجودة في مرفأ "جيهان" مؤكداً أن مجموع ما صدره الإقليم إلى تركيا بلغ 2.6 مليون برميل حتى هذا التاريخ.⁷

على الرغم من أن الاتفاق المؤقت الذي تم الإعلان عن تفاصيله مع زيارة أوغلو إلى العراق له ملامح اتفاق بين دولتين مستقلتين لا بين حكومة مركزية وإقليم في الدولة نفسها، إلا أنه يضمن لكلا الطرفين ما يحتاجانه من موارد مالية لمواجهة آثار المعركة مع "داعش". بالإضافة إلى ضمان مصالح تركيا الاقتصادية من صادرات النفط الكردي ويضعها حارساً على الاتفاق، خاصة وأن تصدير النفط مرتبط بها بشكل مباشر، كما يجعل من النفط في متناول تركيا مع حلول فصل الشتاء الذي يزيد فيه الطلب عليه في السوق التركي الداخلي.

حل مسألة الغاز القبرصي على الطريقة العراقية

مع اكتشاف حقول للغاز في المياه القبرصية، عاملاً جديداً دخل في صراع قسيمي الجزيرة المقسمتان إلى قسمٍ تركي تعترف فيه تركيا فقط، وقسماً يونانياً يعترف العالم بسيادته على كامل قبرص. أعلنت قبرص اليونانية البدء بالتنقيب عن الغاز في البحر، واعتبرت أن الأمر يدخل ضمن سيادتها على كامل الإقليم البحري القبرصي، فقامت تركيا بالرد في 21 تشرين الأول عبر إرسال سفنها إلى البحر القبرصي للتنقيب عن الغاز، ما اعتبرته قبرص تعدياً على سيادتها، وقامت على أثره بتعليق التفاوض على إعادة توحيد الجزيرة بين سلطتيها⁸.

مع تدخل تركيا في الشأن القبرصي لصالح قسمها التركي، قام كل من رئيسها، نيكوس أناستاديادس، ورئيس الحكومة اليونانية، أنطونيوس سماراس، باللقاء مع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في تشرين الثاني والإعلان عن تعاون ثلاثي في المسائل الأمنية كما التنقيب عن النفط في المتوسط⁹. أمام هذه الحركة اليونانية-القبرصية التصعيدية، بات ذهاب أوغلو إلى أثينا للتفاوض أمراً ملحاً، فوصل إليها في السادس من شهر كانون الأول مع عدداً من وزرائه.

إقترحت أنقرة أمران على أثينا في مسألة الغاز القبرصي وهما: إبقاء موضوع استخراج الغاز معلقاً حتى الانتهاء من مفاوضات توحيد الجزيرة، أو إنشاء لجنة مشتركة بين الطرفين القبرصيين توزع الأرباح عليهما ولكن يتم تصدير النفط إلى اليونان وأوروبا عبر الأراضي التركية. في المقابل كان الرد اليوناني إيجابياً، وركز على أهمية استمرار التفاوض بين قسيمي الجزيرة ولكن بشرط سحب تركيا لسفنها التي تنقب في البحر القبرصي، كما إتفق الطرفان على العمل على التوصل إلى إتفاق مستقبلي يفيد الطرفين القبرصيين من الغاز¹⁰.

وفي آخر تطورات مسألة الغاز القبرصي، أعلن أردوغان أن تركيا ستستمر بالتنقيب عن الغاز في قبرص، مؤكداً أن أفضل الحلول للجميع هو وضع إتفاق بين الطرفين القبرصيين يشبه الإتفاق الذي تم بين الإقليم الكردي وحكومة

⁷ Hurriyet Daily News, "Turkey restarts buying of Iraqi oil, says energy minister", December 12, 2014. Available on: <http://www.hurriyetdailynews.com/turkey-restarts-buying-of-iraqi-oil-says-energy-minister-.aspx?pageID=238&nID=75548&NewsCatID=348>

⁸ Yahya Bostan, "The magic formula to solve the Cyprus energy crisis", Daily Sabah, December 11, 2014. Available on: http://www.dailysabah.com/columns/yahya_bostan/2014/12/11/the-magic-formula-to-solve-the-cyprus-energy-crisis

⁹ حسنين كروم، "محور «مصر - اليونان - قبرص» يتشكل في القاهرة ضد تركيا واستعداد لإثارة قضية مذابح الأرمن"، القدس العربي، في 9 تشرين الثاني 2014. متوفر على: <http://www.alquds.co.uk/?p=247945>

¹⁰ Yahya Bostan, "The magic formula to solve the Cyprus energy crisis", op. cit.

بغداد¹¹. أي أن أردوغان يرى أن أفضل الحلول هو جعل تركيا الممر الطبيعي للغاز القبرصي كما هو الحال مع النفط العراقي، ما يفيدها في العمولات من ناحية، ويجعلها راعية لأي إتفاق بين الأطراف المتنازعة، كما يجعلها قادرة بطريقة أسهل على شراء حاجتها من نفط وغاز جيرانها والذي تبقى كلفة نقله أقل من غيره.

خلاصة

تسعى تركيا جاهدة لتأمين مصادرها من الطاقة بشكل متنوع، وتركز على النفط والغاز القريب منها لقلّة كلفته من ناحية، ولأن الإتفاق حوله برعايتها يزيد من نفوذها السياسي في الدول المحيطة بها. استفادت تركيا من إنخفاض سعر النفط العالمي، كما من العقوبات الغربية على روسيا من أجل الحصول على أسعار أفضل للغاز الروسي، كما اتكلت على سوقها الكبير والفرص الإقتصادية فيه مقدّمة صفقات بناء مفاعل نووي لروسيا مقابل تقديم هذا الأخيرة تخفيض الكلفة وزيادة الكمية.

هذا التعاون الروسي – التركي يبدو مفيداً للطرفان، إلا أنه يفيد روسيا في توسيع الأسواق التي تباع غازها إليها للتعويض عن خسائر الناتجة عن العقوبات الغربية عليها، كما يفيد الإقتصاد التركي في تقليل الكلفة على مصادر الطاقة. إلا أن هذه الإستفادة تبدو لصالح الطرف الروسي على المدى الطويل، عبر جعل مصادر الطاقة التركية أكثر اعتماداً وإرتباطاً بالجانب الروسي.

في المقابل، رعت تركيا اتفاقاً نفطياً بين الحكومة العراقية والحكومة الإقليمية الكردية جعلها أكثر قدرة على التأثير في داخل العراق، كما أمّن لها مصادر دخل من عمولات وإمكانية شراء النفط بقيمة نقل زهيدة. كذلك، تسعى إلى الأمر عينه في موضوع الغاز القبرصي، مع الحفاظ على مصالح القسم التركي من الجزيرة من جهة والاستفادة من الغاز المستكشف والمستخرج من البحر القبرصي من جهة أخرى.

بشكل مواز، يمكن قراءة ما تقوم به تركيا في كل من العراق وقبرص من منظار آخر غير ذلك الناتج عن حاجتها إلى النفط والغاز في سوقها الداخلي. إنما إلى سعيها لكي تتحول إلى ممر طبيعي للنفط والغاز الشرق أوسطي إلى أوروبا، فتضيف على نفسها قيمة إستراتيجية أخرى كمر للنفط الشرق أوسطي إلى أوروبا، بعدما جعلت من نفسها خلال العقود الماضية الممر الوحيد للنفط الآتي من القوقاز ووسط آسيا إلى أوروبا.

¹¹ Hurriyet Daily News, “Erdoğan says oil deal in Iraq should be example for Cyprus”, December 11, 2014. Available on: http://www.todayszaman.com/diplomacy_erdogan-says-oil-deal-in-iraq-should-be-example-for-cyprus_366725.html